* *

الرواة الذين تفرد بالرواية عنهم الإمام مالك، وأثر ذلك في توثيقهم

د. مشعل محمد الحداري •

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد.

فقد اعتنى العلماء منذ وقت مبكر بحصر أسماء الرواة ومروياتهم على أوجه شتى، ومن ذلك ما قاموا به من حصر أسماء الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد، وتحديد درجتهم من حيث الجرح والتعديل، فصنف مسلم (ت261هـ) كتابه **المنفردات والوحدان**[1]، وصنف النسائي (ت303هـ) كتابًا باسم: **تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد**[2] ،ولأبي الفتح الأزدي (ت 374هـ)كتابًا بعنوان: **المخزون في علم الحديث**[3]، وغيرهم.

كما خصهم من ألف في علوم الحديث بنوع مستقل، كالحاكم (ت405هـ) في كتابه **معرفة علوم الحديث** بالنوع (37)وسماه: "معرفة جماعة من الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين، ليس لكل

• – الكويت.

1مطبوع بتحقيق: د. عبد الغفار البنداري وزميله، نشرت دار الكتب العلمية في بيروت طبعته الأولى عام 1408هـ.وقال مغلطاي إن له عليه زوائد سيفردها.انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (4/ 198).

2 مطبوع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشرته دار الوعي في حلب طبعته الأولى عام 1369هـ.ولم يذكر تفرد مالك.

3 مطبوع بتحقيق: محمد إقبال، نشرته الدار العلمية في دلهي طبعته الأولى عام 1408هـ. ولم يذكر تفرد مالك. وذكر المحقق (ص14– 17) بقية المؤلفات في هذا الفن.

واحد منهم إلا راو واحد" ، وابن الصلاح(ت643هـ) في كتابه **علوم الحديث** بالنوع(47)[1]، ثم تبعه كل من ألف على كتابه اختصارًا أو انتصارًا أو استدراكًا أو نظمًا.

ولا تزال مسألة التفرد بالرواية عن الراوي وهل تعد توثيقًا؟ أم لا؟ بين الشد والجذب، ولم يتطرق أحد – فيما أعلم – إلى تنزيل الخلاف على من تفرد عنهم الإمام مالك – رحمه الله تعالى –، وهو من عرف بشدة تحرزه في الرواية عن الرواة، وهو صاحب العبارة المشهورة: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين – وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ يقولون: قال رسول – ﷺ – ، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب – وهو شاب – فنزدحم على بابه"[2].

من أجل ذلك كان هذا البحث الذي نقدم له.

موضوع البحث:

فحسنت الإشارة لخلاف علماء الحديث في مسألة عد التفرد عن الراوي توثيقًا، وجمع أسماء الرواة الذين تفرد الإمام مالك عنهم، ودراسة تراجمهم، والإجابة عن الأسئلة المبينة في الأهداف.

أهدافه البحث:

جاء البحث ليجيب عن الأسئلة التالية:

1. هل تعد الرواية عن الراوي توثيقًا؟
2. وهل يثبت الحكم نفسه لمن تفرد بالرواية عنهم؟
3. وهل فعلاً تفرد الإمام مالك عن بعض الرواة؟ ولماذا؟
4. وكيف نوفق بين ذلك وبين عبارته السابقة؟

وبالتالي توضيح هذا المسألة في منهج الإمام مالك الحديثي.

[1] علوم الحديث، لابن الصلاح (ص319).

[2] أخرجه الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص159).

عناصر البحث:

1. عرض خلاف علماء الحديث في مسألة التفرد بالرواية عن الراوي، وبيان الراجح.
2. حصر أسماء الرواة الذين تفرد عنهم الإمام مالك؟ وبيان سبب التفرد.
3. دراسة تراجم الرواة الذين تفرد عنهم الإمام مالك، وبيان درجتهم.

منهج البحث:

سيسلك البحث منهج الجمع الاستقرائي التحليلي، فسيجمع تراجم هؤلاء الرواة، ثم يحلل كل ترجمة لوحدها، ثم يستخلص من المجموع سبب التفرد، ومكانته.

المبحث الأول: خلاف المحدثين في عد الرواية عن الراوي توثيقًا

من المتفق عليه عند المحدثين أن تفرد بعض الرواة بالرواية عن بعض شيوخهم يقع بسبب قلة حديثهم[1] ، وأنه يقع من كل أحد، لا سيما الأئمة الكبار المكثرين؛ لحرصهم على تحصيل الحديث وحفظه من الضياع.

وقد بحث علماء مصطلح الحديث هذه المسألة في صفة من تقبل روايته ومن ترد، وفي حكم حديث المجهول تحديدًا، كما تطرقوا لها في نوع الوحدان ومن لم يرو عنه إلا واحد.

واتفقوا على قبول من تفرد عنه واحد إذا كان المتفرَّد عنه صحابيًا معروفًا؛ لثبوت عدالة الصحابة بلا خلاف معتبر بينهم[2] ، ولكنهم اختلفوا هل أخرج البخاري في الصحيح لمن هذه صفته؟ أم لا؟[3].

ويميل ابن الصلاح إلى أن إخراج البخاري في **صحيحه** حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، كمرداس الأسلمي، وكذلك إخراج مسلم لربيعة بن كعب الأسلمي، ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن

---

[1] انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص124).

[2] انظر: الكفاية، للخطيب البغدادي (ص93). وتدريب الراوي بشرح تقريب النواوي، للسيوطي (2/ 675).

[3] انظر: تفصيل ذلك في منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص109) وما بعدها. وبين السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (4/ 201) من كلام الحاكم نفسه ما يقتضي تخصيص مقاله بغير الصحابي.

عبد الرحمن؛ مصير منهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردودًا، برواية واحد عنه. وأن الخلاف فيذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل[1].

وتعقب ذلك الحافظ ابن كثير، فقال: "توجيه جيد. لكن البخاري ومسلم إنما اكتفيا في ذلك برواية الواحد فقط، لأن هذين صحابيان، وجهالة الصحابي لا تضر، بخلاف غيره. والله أعلم"[2].

قال ابن حجر: "ليس في الكتابين حديث أصل لمن بعدهم من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط"[3].

وقال السخاوي: "وفائدته في الصحابة أن مما تثبت به الصحبة قول التابعي الثقة، وفي من بعدهم عدم زوال جهالة العين عنه، وإن كان المختار خلافة"[4].

ويمكن تلخيص أقوال العلماء في الاحتجاج برواية من لم يرو عنه إلا واحد من غير الصحابة ولم يوثق، وهو مجهول العين، بما يلي:

1. لا تقبل روايته، وأن جهالة العين ترتفع برواية اثنين فأكثر، وتبقى جهالة الحال التي لا ترتفع إلا بتوثيق واحد على الصحيح، وهو الذي عليه أكثر أهل الحديث وغيرهم[5].
2. يقبل مطلقًا. وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيدًا على الإسلام. وهو قول الأحناف[6].
3. إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، واكتفينا في التعديل بواحد قبل وإلا فلا[7].

---

1 علوم الحديث، لابن الصلاح (ص113- 114) . وسيأتي الخلاف فيما أشار إليه.

2 الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص99).

3 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 201) . وبينه أكثر في (2/ 47).

4التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي (ص94).

[5]الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص88- 89). وشرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 350) .وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/ 46).وتدريب الراوي، للسيوطي (1/ 363).

[6]وعامة كلامهم بتقييده بمن كان من أهل القرون الثلاثة الأولى شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 350). وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/ 47).وقفو الأثر، لابن الحنبلي الحنفي (ص20). وقواعد في علوم الحديث، للتهانوي(ص207) ، ورد عليه السندي في نقضه(ص199) .ومحاسن الاصطلاح، للبلقيني(ص225).

[7]انظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 351).

وقد وثق الإمام أحمد رواة ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد، مع قلة حديثهم؛ لجلالة الراوي عنهم[1].

قال ابن رجب: "وقد سئل مالك عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي[2].

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، يقول: سمعت ابن عيينة يقول: إنا كنا نتبع آثار مالك بن أنس، وننظر إلى الشيخ إن كان مالك ابن أنس كتب عنه وإلا تركناه[3].

قال القاضي إسماعيل: إنما يعتبر بمالك في أهل بلده فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم، وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء"[4].

قال ابن كثير: "فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي و**لا تعرف عينه** فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه[5]. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير والله أعلم"[6].

ويرى الذهبي أن المجهول إذا كان من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك[7].

4. إن كان مشهورًا بغير العلم كالزهد والشجاعة قبل وإلا فلا[8]، وهو قول ابن عبد البر.

1منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (1/ 100).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح(1/ 26).

[3]ومن شدة احتياط مالك – رحمه الله –أنه كان لا يروي بخلاف ما يروي الناس ولو كان مصيبًا – ، فقد أنكر سؤال الناس له عن حديث المغفر، وذلك أنه يرويه عنه عدد كثير ممن هو أسن منه كابن جريج وغيره، فسأل عن ذلك فقيل لهلا يرويه غيرك فقال: لو علمت هذا ما حدثت به.انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي (1/ 300- 301).

[4] شرح علل الترمذي، لابن رجب (1/ 379- 380).

[5] وقال مثله ابن السبكي، وابن المواق. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/ 47).

[6] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص97).

[7] انظر: ديوان الضعفاء، للذهبي (ص478).

[8] انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص289).وشرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 351).

5. إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية ذلك المنفرد عنه قبل وإلا فلا[1]، وهو اختيار أبي الحسن بن القطان، وابن حجر[2].

فالقول الأول هو قول أكثر المحدثين، والثاني على مذهب غيرهم، والثالث اعتبر حال الراوي عنه، وقدم مصلحة تحصيل السنة، والرابع استأنس بالشهرة بالمحمودات مع البراءة الأصلية للتعديل، والخامس اعتبر ضميمة تعديل الواحد برواية المتفرد.

ومن تفرد عنهم الإمام مالك – رحمه الله تعالى – يقبلهم من قال بباقي الأقوال غير الأول. كما سنبينه في المبحث التالي.

1 انظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 351) .

[2] بيان الوهم والإيهام(4/ 20).ونزهة النظر (ص125) .

المبحث الثاني: الرواة الذين تفرد بالرواية عنهم الإمام مالك

ذكر الإمام مسلم بن الحجاج (ت261هـ) في كتابه **المنفردات والوحدان**[1] أن الإمام مالك تفرد بالرواية عن ثمانية من الرواة، وقال الحاكم: "لم يحدث عن المسور بن رفاعة القرظي غير مالك بن أنس، تفرد عنه بالرواية، وكذلك زهاء عشرة من شيوخ المدينة لم يحدث عنهم غير مالك"[2]، ولم يعيّنهم.

قال ابن الصلاح: "أخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها[3]، معتمدًا على الحسبان والتوهم، والله أعلم"[4]، وهذا الذي سنتناوله هنا بالبحث والتدقيق، والله الموفق.

والذين ذكرهم مسلم هم:

1. **زيد بن رَبَاح**[5]: **قال البخاري**: "هو مولى الأدرم بْن غالب من بني فهر، مدني، عَنْ: سلمان الأغر. روى عنهُ: مالك. قَالَ ابْن شيبة: قتل سنة إحدى وثلاثين"[6].

أخرج له البخاري في الصحيح[7] من طريق مالك مقرونًا فقال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن رباح، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– : أن النبي – ﷺ – قال: (صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المِسْجِدَ الحَرَامَ).وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه[8].

---

[1] المنفردات والوحدان، لمسلم (ص231). ولمسلم كتاب مشهور لم نقف عليه خاص بمشايخ مالك.

[2] معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص160).

[3] يعني كل من مثل له بالتفرد من رواة الصحابة فمن دونهم.

[4] علوم الحديث، لابن الصلاح (ص323).

[5] ذكره أيضًا ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص170، رقم16) ، ولم يذكر التفرد.والسيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص11) ، ولم يذكر غير مالك في الرواة عنه.

6 التاريخ الكبير، للبخاري (3/ 394، رقم1313).

7 صحيح البخاري (2/ 60، ح1190).

[8] صحيح ابن حبان (4/ 505، ح1625).

وقال البرقي (ت274هـ)[1] ، والدارقطني (ت385هـ)[2]،وابن عبد البر (ت463هـ)[3] ، وابن حجر (ت852هـ)[4] ،والعيني (ت855هـ) : "ثقة"[5].

وذكره ابن حبان (ت354هـ)[6] ، وابن خلفون[7] في الثقات.

وقال أبو حاتم (ت277هـ) : "ما أرى بحديثه بأسًا"[8]، وقال الذهبي (ت748هـ) : "صدوق"[9].

قال ابن عبد البر (ت463هـ) : "هو ثقة مأمون على ما حمل وروى. روى عنه مالك بن أنس، وغيره. وحديثه مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة أن رسول الله – ﷺ – قال:(صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام). لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث في الموطأ[10] .."[11].

فالإمام مالك تفرد بالرواية عن زيد بن رباح، ولم نجد لابن عبد البر سلفًا فيما قال، ولا بينة عليه.

وقد وثق الأئمة زيد، وقُبل توثيقهم، وضمنوا حديثه الفرد مصنفاتهم التي اشترطت الصحة كصحيح البخاري، وصحيح ابن حبان.

---

[1] إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (5/ 156، رقم1774).

2 سؤالات الحاكم للدارقطني (ص210، رقم325).

[3] أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون (ص171، رقم16).

[4] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص223، رقم2136).

5 مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني (3/ 517، رقم161).

6 الثقات، لابن حبان (6/ 318،رقم7908).

[7]كذا في إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (5/ 156، رقم1774).والذي فيأسماء شيوخ مالك،له (ص171، رقم16) : "وهو ثقةٌ، قاله أبو الحسن الدارقطني، وأبو عمر النمري".

8 الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 563، رقم2548).

9 الكاشف، للذهبي (1/ 416، رقم1736).

[10] الموطأ، لمالك (1/ 196،ح9).

[11] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (6/ 15).

2. **سَلَمَة بن صَفْوَان الزرقي**[1]: قال البخاري: "سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي المدني الأنصاري. حدثني محمد بن سنان، نا فليح، نا سلمة بن صفوان، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ- : (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات). روى عنه: محمد بن إسحاق، ومالك بن أنس"[2].

وقال النسائي[3] ، وابن عبد البر[4] ، والذهبي[5] ، وابن حجر[6] : "ثقة".

وذكره ابن حبان[7]وابن خلفون[8]في الثقات.

فهو ثقة، وقول مسلم أن مالكًا تفرد بالرواية عن سلمة بن صفوان منقوض برواية ابن إسحاق وفليح عنه، والله أعلم.

---

[1] ذكره ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص355، رقم83) . والسيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص12) ،وذكرا رواية ابن إسحاق وفليح وغيرهما عنه. وانظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (9/ 280).

2 لتاريخ الكبير، للبخاري (4/ 38، رقم2018) ، ومثله في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 166، رقم727).

[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (11/ 291، رقم 2457) ، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (4/ 130،رقم255). وغيرهما.

[4]التمهيد، لابن عبد البر(21/ 141).

5الكاشف، للذهبي (1/ 453، رقم2036).

[6]تقريب التهذيب،لابن حجر (ص400، رقم 2497).

[7]الثقات، لابن حبان (6/ 396،رقم8269).

[8]إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (6/ 15،رقم2124).والذي في أسماء شيوخ مالك لابن خلفون (ص355، رقم83) :"وهو ثقةٌ، قاله أبو عبد الرحمن النسوي، وأبو عمر النمري".

3. عبد الْملك بن قرير أَخُو عبد الْعَزِيز بن قرير[1]:

هكذا سمّاه ونسبه مسلم على سبيل الجزم[2]– وعيّن أخاه – ، ووافقه ابن سعد[3]، والخطيب البغدادي[4]، والدارقطني[5]، وابن ماكولا[6]، وابن عساكر[7]، وجماعة.

وذهب الشافعي[8]، وأحمد[9]أن مالكًا أخطأ في اسمه وأنه عبدالعزيز بن قرير البصري.

ويرى ابن معين[10] أن ما في الموطأ خطأ، والصواب:عبد الملك بن قريب الأصمعي اللُغوي[11].واستدل بقول الأصمعي نفسه: "سمع مني مالك"[12].

ولما سمع هذا يحيى بن بكير قال: غلط ابن معين[13] ،وقال الدارقطني: "والوهم من ابن معين لا من مالك"[14].وقال ابن عساكر عن قول ابن معين: "ووهم في ذلك"[15].

---

[1] لم أجده عند ابن خلفون، ولا السيوطي.

[2] وهكذا جزم به مالك في الموطأ (1/ 414، ح231).

[3] المؤتلف والمختلف، للدارقطني (4/ 1896).

[4] تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي (2/ 96، رقم746) . وفرق بين رواياتهما.

[5] المؤتلف والمختلف، للدارقطني (4/ 1896).

[6] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (7/ 84).

[7] تاريخ دمشق، لابن عساكر (37/ 63).

[8] تاريخ دمشق، لابن عساكر (46/ 291).

[9] سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص163،رقم9) .وقالعن عبد العزيز بن قرير:"كان شيخًا ثقة" . انظر: سؤالاته(ص35، رقم474).

[10] التاريخ،لابن معين برواية الدوري(3/ 215،رقم993) .ولفظه: "وقد روى مالك بن أنس عن شيخ يقال له عبدالملك ابن قريب، وهو الأصمعي، ولكن في كتاب مالك عبد الملك بن قرير، وهو خطأ، إنما هو الأصمعي" .

[11] قال عنه ابن معين: "لم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه" . انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 363).

[12] التاريخ الكبير، للبخاري (5/ 428، رقم1393) . والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 364، رقم1711).

13 تاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 208).

14 المؤتلف والمختلف، للدارقطني (4/ 1896).

15 تاريخ دمشق، لابن عساكر (37/ 63).

وفصل الخطيب البغدادي سبب وهم ابن معين فقال: "قد غلط ابن معين في هذا القول غلطًا ظاهرًا، وأخطأ خطأً فاحشًا، وحديث مالك صحيح، رواه عنه كافة أصحابه، وساقه في موطئه عن عبد الملك بن قرير،عن محمد بن سيرين، ويرى أن الوهم دخل فيه على يحيى لاتفاق الاسمين وتقارب الأبوين – أعني من عبد الملك بن قرير وعبد الملك بن قريب – مع ما أخبرنا به أبو سعيد الصيرفي، قال: سمعت محمد بن يعقوب الأصم يقول: سمعت العباس الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت الأصمعي يقول: سمع مني مالك بن أنس. فلما صح سماع يحيى هذا من الأصمعي – واسمه عبد الملك بن قريب – وانتهت إليه رواية مالك عن عبد الملك بن قرير ظنه الأصمعي، فقضى على مالك بالخطأ، وألزمه الوهم، ولو أمعن يحيى النظر لعلم أن الأصمعي لا يروى عن محمد بن سيرين، وعبد الملك بن قرير الذي روى عنه مالك هو العبدي أخو عبد العزيز بن قرير من أهل البصرة، ولا أعلم روى عن عبد الملك غير مالك، وأما عبدالعزيز فروى عنه سفيان الثوري، وعطاف بن خالد، وهو يروي عن: الأحنف بن قيس، وعن محمد بن سيرين أيضاً، فإذا كان يحيى بن معين لم يسلم من الوهم مع ثبوت قدمه في هذا العلم لأدنى شبهة دخلت عليه من قبل كلام وقع إليه فكيف يكون حال من هو دونه إذا ورد اسمان في كل جهة متفقان نسبًا وتسمية وطبقة ورواية، إن وقوع الإشكال يكون أكثر إلا من أمعن النظرفيه وتدبر"[1].

وذكره ابن حبان في الثقات[2] وقال:"وقد روى عنه مالك ويقول حدثني عبد العزيز بن قرير لم يحفظ اسمه ولا اسم أبيه".

قال ابن حجر: "وهذا الكلام ذكره البخاري عن ابن معين، وتعقبه غير واحد، قال: عبد الملك الذي روى هو عبد الملك بن قرير، آخره راء، وهو بصري معروف، أخو عبد العزيز بن قرير، روى عن: محمد بن سيرين ، وَهِمَ من نسب مالكًا فيه إلى التصحيف"[3].

1المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (1/ 109- 112).

[2]الثقات، لابن حبان (8/ 389،رقم14029).

3تهذيب التهذيب، لابن حجر (6/ 417).

قال عبد الغني الأزدي: "وقد حدث مالكٌ عن عبد الملك بن قرير. وقيل: إنه أخو عبد العزيز بن قرير والله أعلم. ومن قال: إنه الأصمعي فقد وَهِمَ، وقد نسب مالكاً إلى التصحيف في نسب الأصمعي، ومالكٌ على الصواب"[1].

قال أبو حاتم: "كانوا يظنون قديمًا[2]أن رواية مالك عن عبد الملك بن قرير وهم، وإنما سمع من عبد العزيز ابن قرير البصري، كان يسكن عسقلان. ويروى عن: الحسن، وابن سيرين. ويروى عنه: الثوري، وضمرة"[3].

فمالك تفرد بالرواية عن عبد الملك بن قرير، ولم يصب من خطأه في اسمه ولا اسم أبيه، ولم يوثقه أحد، إنما ذكره ابن حبان في الثقات، ورواية مالك عنه توثيق عند من يرى بالقول الثالث وعلى قول أحمد ومالك ومن وافقهما.

4. عبد الله بن عبد الرحمن عن[4]عبيد بن حنين[5]:

قال أبو حاتم: "شيخ وحديثه مستقيم"[6]، وذكره السيوطي فيمن اسمه عبيد الله وقال: "وقيل: عبد الله، قيل: إنه ابن أبي ذباب، وقيل ابن السائب ابن عمر، عن عبيد بن حنين عن أبي هريرة في قراءة ﴿**قل هو الله أحد**﴾، وروى عنه مالك .."[7].

1المؤتلف والمختلف، لعبد الغني الأزدي (2/ 603).

[2]فيه الإشارة لقولي ابن معين وأحمد.

3الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 364، رقم1711) . وذكر قول ابن معين بعده.

[4]في مطبوع المنفردات والوحدان "بن" بدل "عن" ، وفي مخطوطة حيدرآباد "عبد الله بن عبد الرحمن بن حنين" . والتصحيح من الموطأ والجرح والتعديل.

[5]ذكره ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص296،رقم59) ، وسماه: عبيد الله بن عبد الرحمن بن السائب بن عمير المدني. والسيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ(ص20) ، وسماه: عبيد الله. وسيأتي نص كلامه.

6الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 323، رقم1535).وقال: "عبيد الله بن عبد الرحمن روى عن عبيد بن حنين".

7إسعاف المبطأ برجال الموطأ،للسيوطي (ص20).والذي في الموطأ مالك (1/ 208،ح18) : "وحدثني [– يعني: يحيى –] عن مالك، عن عبيد الله بن عبد الرحمن، عن عبيد بن حنين، مولى آل زيد بن الخطاب، أنه قال: سمعت

فرواية مالك عنه مع تزكية أبي حاتم توثقانه على مذهب القائلين بالقول الثاني والثالث والخامس.

5. عبد الله بن الْوَلِيد عَن الْمطلب بن عبد الله بن حنْطَب[1]:

كذا ذكره مسلم، وسماه مالك في الموطأ[2]: الوليد بن عبد الله بن صياد.

وقال ابن حجر: "ولم يترجم ابن عبد البر للوليد هذا الذي روى عنه مالك، وأما ابن الحذاء فقال في رجال الموطأ: هو أخو عمارة – يعنى الذي مضى ذكره – قال: ولم يقع ذكره في تاريخ البخاري. قلت: ولا في كتاب ابن أبي حاتم، ولكن ذكره بن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات[3] ولم يزد فيه على ما في الموطأ، لم يذكر له شيخًا سوى المطلب، ولا راويًا عنه غير مالك، وكأنه أصغر من عمارة"[4].

أبا هريرة يقول: "أقبلت مع رسول الله –ﷺ – فسمع رجلا يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ فقال رسول الله –ﷺ –: (وجبت).

فسألته: ماذا يا رسول الله؟ فقال: (الجنة) . فقال أبو هريرة فأردت أن أذهب إليه، فأبشره. ثم فرقت أن يفوتني الغداء مع رسول الله –ﷺ –، فآثرت الغداء مع رسول الله –ﷺ –. ثم ذهبت إلى الرجل فوجدته قد ذهب".

[1] ذكره ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص379، رقم92) وقال: "أخو عمارة بن عبد الله بن صياد، مدني، يقال: إنهم حلفاء لبني مالك بن النجار. ذكر الواقدي عمارة بن عبد الله بن صياد فقال: لا يدرى ممن هو، وهو الذي يقال: إنه الدجال، وكانوا يقولون: نحن بنو أشيهب بن النجار، فدفعتهم بنو النجار عن ذلك، وحلف منهم تسعةٌ وأربعون رجلاً ورجلٌ من بني ساعدة ما هم منهم فطرحوا منهم، فقالوا: نحن حلفاء بني مالك بن النجار" ، وذكر حديث مالك عنه وقال: "هذا الحديث مرسلٌ في الموطأ" . وذكره السيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص29) وقال: "بحديث مرسلاً في الغيبة".

[2] ولفظه في الموطأ، لمالك (2/ 987،ح10) "حدثني مالك، عن الوليد بن عبد الله بن صياد، أن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي أخبره، أن رجلاً سأل رسول الله –ﷺ – : ما الغيبة؟ فقال رسول الله –ﷺ – : (أَنْ تَذْكُرَ مِنَ الْمَرْءِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَسْمَعَ) ، قال: يا رسول الله، وإن كان حقا؟ قال رسول الله –ﷺ – : (إِذَا قُلْتَ بَاطِلًا فَذَلِكَ الْبُهْتَانُ).

[3] الثقات، لابن حبان (7/ 549،رقم11411).

4 تعجيل المنفعة، لابن حجر (2/ 345).

فالوليد معروف؛ فأخوه عمارة كان مالك لا يقدم عليه أحدًا في الفضل[1] ، ورواية مالك عنه تعديل على القول الثاني والثالث.

6. عُثْمَان بن حَفْص بن عَمْرو بن خَلْدَة[2]:

هو الزرقي المديني، في الموطأ[3] اسمه "عثمان بن حفص بن عُمَر بن خَلْدَة".

وذكره ابن حبان في الثقات[4]. وذكره البخاري، ثم ذكر له حديثًا فقال: "ولا يتابع عليه، فلا أدري هذا هو الأول، أو هو عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي"[5].

قال العقيلي: "وهذا الحديث حدثناه أحمد بن سعيد قال: أخبرنا أحمد بن حفص قال: حدثني أبي قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن عباد، عن عثمان بن حفص، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده، قال: "من قال يثرب، مرة فليقل: المدينة، عشر مرات"[6].

---

[1] الطبقات الكبرى، لابن سعد–القسم المتمم للتابعين (ص302، رقم199).

[2] ذكره ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص330، رقم71) ، وسماه: "عثمان بن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري الزرقي المدني. روى عن أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وأبي محمد إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري. روى عنه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعبد الرحمن بن إسحاق القرشي المدني، نزيل البصرة المعروف بعباد ابن إسحاق، ومحمد بن مسلم بن جماز المدني، وغيرهم. وهو ثقةٌ، قاله أبو عمر النمري. وقال البخاري: في إسناده نظر. وقال أبو عمر: وبنو خلدة معروفون في المدينة، لهم أحوالٌ وشرفٌ وجلالةٌ في الفقه وحمل العلم". ولضبط اسم جد والده انظر: الإكمال، لابن ماكولا (3/ 182).

[3] روى عنه حديثين. انظر: الموطأ،لمالك (2/ 481،ح16) .و (2/ 672،ح82).

[4] الثقات، لابن حبان (5/ 155، رقم4345) .

[5] التاريخ الكبير، للبخاري (6/ 217) . وعبارته في الضعفاء، للعقيلي (3/ 198) : "عثمان بن حفص بن خلدة الزرقي المديني روى [عنه]: عباد بن إسحاق، في إسناده نظر".

[6] الضعفاء، للعقيلي (3/ 198).

لذلك قال الذهبي: "لم يصح حديثه"[1]، وقال ابن حجر: "وكان رجلاً صالحًا، ولي قضاء المدينة في خلافة عبد الملك"[2]. وقال: "وقال ابن عبد البر في التمهيد[3]: هو ثقة، روى عن: الزهري، روى عنه: مالك، وعبد العزيز بن أبي سلمة، ولم يرو عنه غيرهما، إلا أنه قد قيل أنه هو الذي روى عنه: عباد بن إسحاق"[4].

وقال السخاوي: "وسيأتي جده، وأنه كان قاضي المدينة لعبد الملك فيحرر مع هذا"[5].

وعباد هو: ابن إسحاق، وذكر ابن سعد[6] رواية محمد بن مسلم بن جماز عنه، وذكر البخاري[7] رواية عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عنه.

فبهذا ينتفي القول بتفرد مالك بالرواية عنه، وقد كان قاضيًا، وهو مدني معروف؛ فمالك أعلم به، وقد وثقه ابن عبد البر، فهو مقبول الرواية.

7. **المسور بن رِفَاعَة الْقرظِيّ**[8]: مدني توفي سنة ثمان وثلاثين ومائة[9].

---

[1] المغني في الضعفاء، للذهبي (2/ 324). وذكره في ديوان الضعفاء (ص269،رقم2755).

[2] تعجيل المنفعة، لابن حجر (1/ 864).

[3] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (20/ 81).وقال: "وبنو خلدة معرفون بالمدينة، لهم أحوال، وشرف، وجلالة في الفقه، ومحل العلم".

[4] لسان الميزان، لابن حجر (4/ 133).

[5] التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي (2/ 242).

[6] الطبقات الكبرى، لابن سعد (2/ 360).

[7] التاريخ الكبير، للبخاري (6/ 217).

[8] ذكره ابن خلفون في أسماء شيوخ مالك (ص249).والسيوطي،إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص27).

9 تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر (1/ 324).

روى عنه مالك في الموطأ[1]، و"حديثه في مسند أحمد[2] وليس له رواية في الكتب الستة"[3].

قال الأبناسي– معددًا ملحوظاته على ابن الصلاح – : "ومنها: قوله: إن المسور بن رفاعة القرظي لم يرو عنه غير مالك، وقد روى عنه جماعة غير مالك منهم: إبراهيم بن سعد، ومحمد بن إسحاق، كما ذكره ابن أبي حاتم، وذكر ابن حبان في الثقات[4] رواية ابن إسحاق عنه، وكذلك روى عنه: عبد الله بن محمد الفروي، وروايته عنه في كتاب الأدب[5] للبخاري، ومنهم: عبد الرحمن بن عروة، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، وداود بن سنان المدني، وإبراهيم بن ثمامة"[6]. كما روى عنه: إبراهيم بن الحصين[7] ، ومحمد بن الفضل بن عبيد الله بن رافع بن خديج[8] ، وصالح ابن جعفر[9]، وشعيب بن عباد[10]، وإبراهيم بن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري[11]، وأبو العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي المدني نزيل مصر[12]، وغيرهم.

---

[1] الموطأ،لمالك (2/ 531،رقم17). ولفظه: "حدثني يحيى، عن مالك، عن المسور بن رفاعة القرظي، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، أن رفاعة بن سموال طلق امرأته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله –ﷺ – ثلاثًا، فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها، فلم يستطع أن يمسها ففارقها، فأراد رفاعة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي كان طلقها، فذكر ذلك لرسول الله –ﷺ –: فنهاه عن تزويجها، وقال: (لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ) . فالحديث يتعلق بوالده رفاعة.

[2] المسند،لأحمد (15/ 78،ح9154) ، من رواية ابن إسحاق عنه.

[3] إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي (ص27).

[4] الثقات، لابن حبان (5/ 436، رقم5589 و7/511، رقم11223) . ولم ينص على توثيقه.

[5] الأدب المفرد، للبخاري (ص270). وصحح الألباني، صحيح الأدب المفرد (ح) إسناده.

6 الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (2/ 579).ونحوه في:تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (27/ 580).

[7] الطبقات الكبرى، لابن سعد (3/ 432).

[8] المغازي، للواقدي (3/ 55).

[9] الطبقات الكبرى، لابن سعد (1/ 501).

[10] تاريخ الإسلام، للذهبي (1/ 170).

[11] تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر (1/ 324). وتاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 736).

[12] تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر (1/ 324).

وقال الذهبي: "مدني مقل"[1] ، وقال ابن حجر: "مقبول"[2].

فمالك لم يتفرد بالرواية عنه، وهو مدني روى عنه مالك، وقد روى ما له فيه عناية، وتوبع، فمثله لا ترد روايته على القول الثاني والثالث.

8. يوسف بن يونس حِمَاس[3]بن عمرو اللَّيْثِيّ المدني[4]:

ابن عم شداد بن أبي عمرو بن حِمَاس، مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة، وقيل: من أنفسهم[5]، ويقال:يونس بن يوسف[6].

روى عن: سعيد بن المسيب، وغيره.

روى عنه: مالك، وابن جريج،وبكير بن عبد الله بن الأشج، وعبد الله بن عبد الله الأموي، والدراوردي[7].

قال النسائي[8]، وابن صالح الكوفي[9]: "ثقة".

---

[1]تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 736).

[2]تقريب التهذيب، لابن حجر (ص532،رقم6670).

[3]هو بالحاء المهملة في عامة المصادر، وفي مطبوع كتاب المنفردات والوحدان لمسلم بالخاء المعجمة.وانظر: الإكمال في رفع الارتياب، لابن ماكولا (2/ 499).

[4]ذكره ابن خلفون، أسماء شيوخ مالك (ص392). والسيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص30). وله رواية في الموطأ (2/ 888، ح8) قال:"وحدثني يحيى، عن مالك، عن ابن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة، أن رسول الله – ﷺ – قال: (لتتركن المدينة على أحسن ما كانت، حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذي على بعض سواري المسجد أو على المنبر) . فقالوا: يا رسول الله، فلمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: (للعوافي الطير والسباع) . فلم يسمه مالك هنا، وإنما نسبه لجده.

5التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير (2/ 495،رقم1751).

6إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي (ص30).

[7]انظر: التكميل في الجرح والتعديل(2/ 495،رقم1751) . وإسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي (ص30).

[8]التكميل في الجرح والتعديل (2/ 495، 1751) . إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي (ص30).

[9]أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون (ص392).

وذكره ابن حبان في الثقات[1]ونص على توثيقه فيمن اسمه يوسف بن يونس، وترجم لولده[2] ، وقال: "وهو الذي يروي عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك ويقول: يوسف بن سفيان يخطئ". وقال أيضًا: "هو الذي يقلب مالك اسم أبيه ويقول ابن سفيان"[3].

قال مالك بن أنس: "كان من عباد الناس، فراح إلى المسجد ذات يومٍ فلقيته امرأةٌ فوقع في نفسه منها شيءٌ، فقال: اللهم إنك خلقت لي بصري نعمة، وقد خشيت أن يكون علي أسماء نقمةً، فاقبضه إليك، فكان يروح إلى المسجد يقوده ابن أخٍ له، فإذا استقبل به الأسطوانة اشتغل الصبي يلعب مع الصبيان فإن نابته حاجةٌ حصبه، فأقبل إليه، فبينا هو يصلي ذات يومٍ ضحوةً إذ أحس في بطنه شيئاً، فحصب ابن أخيه فاشتغل مع الصبيان يلعب ولم يأته، فلما خاف على نفسه قال: اللهم إنك خلقت لي بصري نعمة، وخشيت أن يكون علي نقمةً، وسألتك فقبضته، اللهم إني قد خشيت الفضيحة، قال: فانصرف إلى منزله وهو يبصر، قال مالكٌ: فرأيته أعمى، ورأيته بصيراً"[4].

لذلك قال ابن حبان[5] ، وأبو عمر النمري[6]، والسيوطي[7]، وغيرهما: كان ابن حماس هذا رجلاً صالحًا مجاب الدعوة.. وقال أبو حاتم: "محله الصدق لا بأس به"[8] ، وقال البزار:"صالح الحديث"[9] ، وقال الذهبي: "صدوق"[10].

1الثقات، لابن حبان (7/ 633، رقم11829).

[2]الثقات، لابن حبان (5/ 555، رقم6211).

3مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص216).

[4]أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون (ص393).

5مشاهير علماء الأمصار (ص216) ،والثقات(7/ 633، رقم11829).

[6]أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون (ص392).

[7]إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي (ص30).

[8] لم أجده في الجرح والتعديل لابنه، وهو في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 560، رقم7190) . والتكميل في الجرح والتعديل (2/ 495،رقم1751).

9تهذيب التهذيب، لابن حجر (11/ 453، رقم871).

10الكاشف، للذهبي (2/ 404، رقم6482).

وقال ابن حجر: "ثقة، عابد"[1]، وهو كما قال. وقال: "واختلف على مالك في سند حديثه فقال القعنبي عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة فذكره معضلاً، وقال يحيى بن يحيى الليثي عن مالك عن بن حماس ولم يسمه وقال معن بن عيسى عن مالك عن يونس بن يوسف فقلبه، وقال عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك عن يوسف بن سنان،أبدل يونس فسماه سنانًا، وكذا قال أبو مصعب عن مالك. قال البخاري: والأول أصح"[2][3].

وفصل ابن خلفون اختلاف الرواة عن مالك فقال: "وقد اختلف في اسم ابن حماسٍ هذا، فقال البخاري: قال لي الأويسي: حدثني مالك، عن يوسف بن يونس بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة، عن النبي – ﷺ – قال: (لتتركن المدينة).

وقال ابن القاسم: حدثني مالكٌ، عن يوسف بن يونس بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة.

وكذلك قال ابن وهب وابن بكير وابن نافع وجماعةٌ سواه: مالك، عن يوسف بن يونس بن حماس.

وقال أبو مصعب المدني: عن مالكٍ، عن يونس بن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة.

وتابعه عن مالك: معن بن عيسى القزاز، وعبد الله بن يوسف التنيسي"[4].

فمن خلال هذا العرض يتبين أن مالكًا لم يتفرد بالرواية عن ابن حماس، وأنه منصوص على ثقته وقبول روايته، وأن الراجح في اسمه أنه يوسف بن يونس كما هي رواية التنيسي عن مالك، والتي لم يخالفها الليثي، وصححها البخاري، وأكدها ابن حبان بترجمته لوالده يونس على سبيل القطع، والله أعلم.

1تقريب التهذيب، لابن حجر (ص614،رقم7921).

2التاريخ الكبير، للبخاري (8/ 374، رقم3377).

3تعجيل المنفعة، لابن حجر (2/ 389،رقم1209).

4أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون (ص392).

الخاتمة

وبعد أن طفنا في هذا البحث مع الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى وناقشنا مسألة الرواة الذين قيل أنه تفرد بالرواية عنهم تجلت مجموعة من النتائج والتوصيات نجمل منها ما يلي:

أولا: نتائج البحث:

1. عامة من تفرد عنهم الإمام مالك من أهل المدينة، فهم من أهل بلده، والرجل أعلم ببلديه من غيره، فكيف إذا كان هذا الرجل إمام متشدد في الأخذ عن الرواة، ولا يعرف بالرواية عن الضعفاء.

2. لم يثبت تفرد الإمام مالك عن ضعيف ظاهر الضعف.

3. الرواية عن الراوي لا تعد توثيقًا على الصحيح، ولكنها قرينة قوية في حال كون الراوي عنه لا يروي إلا عن ثقة، ولا يعرف بالرواية عن الضعفاء، لا سيما إذا كان الراوي من التابعين، ولم يعرف بمخالفة الثقات المقبولين.

4. لا يثبت التعديل بمجرد التفرد بالرواية عن الرواة على الصحيح على التفصيل المتقدم.

5. ناقش البحث قول الإمام مسلم في تعداد ثمانية رواة تفرد عنهم الإمام مالك، وأثبت أنه لم يتفرد إلا عن أربعة منهم فقط، اثنان منهما قد وثقا.

6. جاء تفرد الإمام مالك عن هؤلاء الرواة في سياق اهتمامه في تحصيل السنة النبوية وحفظها من الضياع، وهذا شأن الأئمة المكثرين الحريصين على الرواية لا الرواة.

7. لا تعارض بين شدة احتياط الإمام مالك في اختيار الرواة وبين تفرده عن بعض الرواة؛ فمن تفرد عنهم هم من أهل هذا الشأن بحسب ما عندهم من رواية ضبطوها، لا سيما ولم يوجد لهم مخالف فيما رووه.

ثانيًا: توصيات البحث:

1. استكمال بحث المسائل المتعلقة بمنهج الإمام مالك الحديثي مما لم يتطرق إليه الباحثون إلى الآن.
2. إنشاء قاعدة بيانات تحصر الجهود المتعلقة بالإمام مالك، وتوفرها للباحثين رقميًا وورقيًا.
3. اطلاق جائزة بحثية لحث الباحثين على التعمق في دراسة علوم الإمام مالك وتلامذته.

المصادر والمراجع

- الأدب المفرد، للبخاري، ت: محمد عبد الباقي، مصورة البشائر- بيروت، ط: 3/ 1409هـ.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، السيوطي، المكتبة التجارية- مصر، ط: 1/ 1389هـ.
- أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون، ت:رضا الجزائري، أضواء السلف- الرياض، ط: 1425/1هـ.
- إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، ت:عادلبنمحمدوزميله،الفاروقالحديثة- مصر، ط: 1422/1هـ.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1411/1هـ.
- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابن كثير، لأحمد شاكر، مصورة دار الكتب العلمية-بيروت.
- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان، د. الحسين سعيد، دار طيبة-الرياض، ط: 1/ 1418هـ.
- التاريخ، لابن معين، برواية الدوري ،ت: د. أحمد نور سيف، جامعة أم القرى- مكة، ط: 1/ 1399هـ.
- تاريخ الإسلام، للذهبي، ت: د.بشار معروف ،دارالغرب الإسلامي- بيروت، ط: 1/ 2003م.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو العمروي، دار الفكر- بيروت، ط: 1/ 1415هـ.
- التاريخ الكبير، للبخاري، مصورة دائرة المعارف العثمانية-حيد رآباد.
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر، د. عبدالله الحمد، دار العاصمة-الرياض، ط: 1/ 1410هـ.
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي، الكتب العلميه- بيروت،ط: 1/ 1414هـ.
- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي،دار طيبة- الرياض.
- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، للنسائي، ت: محمود زايد، دار الوعي- حلب، ط: 1/ 1369هـ.

- تعجيل المنفعة بزوائدرجالالأئمةالأربعة، لابن حجر،ت: د. إكراماللهإمدادالحق، دارالبشائر- بيروت، ط:1/ 1996م.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح،للباجي، ت: د. أبولبابةحسين، دارواللواء-الرياض، ط: 1406/1هـ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: صغير أحمد، دار العاصمة- الرياض، ط: 1/ 1416هـ.
- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير،
- تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، ت: سكينةالشهابي، طلاس- دمشق، ط: 1/ 1985م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ت: مصطفىالعلويوزملائه،وزارةالأوقاف- المغرب، ط: 1/ 1387هـ.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر،مصورةدائرةالمعارفالنظامية-الهند، ط: 1/ 1326هـ.
- تهذيب الكمال، للمزي،د. بشارعواد،مؤسسةالرسالة-بيروت، ط: 1/ 1400هـ.
- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي، مكتبةأضواءالسلف- الرياض، ط: 1/ 1418هـ.
- الثقات، لابن حبان،مصورة دارالباز- مكة، ط: 1/ 1405هـ.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصورة دائرةالمعارفالعثمانية- الهند، ط: 1/ 1371هـ.
- ديوان الضعفاء، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبةالنهضةالحديثة-مكة، ط: 2/ 1387هـ.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد،ت: د. زيادمنصور، مكتبةالعلوموالحكم- المدينة، ط: 1/ 1414هـ.
- سؤالات الحاكم للدارقطني، ت: د. موفقبنعبدالقادر، مكتبةالمعارف- الرياض، ط: 1/ 1404هـ.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي،ت: صلاحفتحيهلل،مكتبةالرشد- الرياض، ط: 1/ 1418هـ.
- شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، ت: عبداللطيفالهميموزميله، دارالكتبالعلمية-بيروت، ط: 1/ 1423هـ.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، ت: همامسعيد، مكتبةالرشد-الرياض،ط: 2/ 1421هـ.

- الصحيح، لابن حبان،ت: شعيبالأرنؤوط، مؤسسةالرسالة-بيروت، ط: 2/ 1414هـ.
- الصحيح، للبخاري، محمدزهيرالناصر،دارطوقالنجاة- الرياض،ط: 1/ 1422هـ.
- الصحيح، لمسلم، ت: محمدعبدالباقي، مصورة دارإحياءالتراثالعربي-بيروت.
- صحيح الأدب المفرد للبخاري،للألباني، دارالصديق- الطائف، ط: 4/ 1418هـ.
- الضعفاء، للعقيلي، ت: عبدالمعطيقلعجي،دارالمكتبةالعلمية-بيروت، ط: 1/ 1404هـ.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، ت:إحسانعباس،دارصادر- بيروت، ط: 1/ 1968م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد-القسم المتمم للتابعين،ت: زيادمنصور،العلوموالحكم- المدينة، ط: 2/ 1408هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ت: محفوظالرحمنالسلفي، دارطيبة- الرياض،ط: 1/ 1405هـ.
- علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: نورالدينعتر،دارالفكر- سوريا، ط: 1406هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عليحسينعلي، مكتبةالسنة- مصر، ط: 1/ 1424هـ.
- قفوالأثرفيصفوةعلومالأثر،لابنالحنبلي، ت: عبدالفتاحأبوغدة،المطبوعاتالإسلامية- حلب، ط: 2/ 1408هـ.
- قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم- بيروت، ط: 3/ 1392هـ.
- الكاشف، للذهبي،ت: محمدعوامةوزميله،مؤسسةعلومالقرآن-جدة، ط: 1/ 1413هـ.
- الكفاية في علم الرواية،للخطيب البغدادي،ت: إبراهيمالمدني وزميله،المكتبةالعلمية- المدينة.
- لسان الميزان، لابن حجر، ت: عبد الفتاح أبي غدة، المطبوعاتالإسلامية- حلب، ط: 1390هـ.
- المؤتلف والمختلف، لعبد الغني الأزدي،ت: مثنىالشمري،دارالغربالإسلامي- بيروت، ط: 1/ 1428هـ.
- المؤتلف والمختلف، للدارقطني، ت: موفق عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط: 1/ 1406هـ.

- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي،ت: د.محمدالحامدي ، دار القادري- دمشق، ط: 1/ 1417هـ.
- محاسن الاصطلاح، للبلقيني،مع مقدمة ابن الصلاح، ت: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف- القاهرة، ط: 1411هـ.
- المخزون في علم الحديث، للأزدي،ت: محمد إقبال، الدار العلمية- دلهي، ط: 1/ 1408هـ.
- المسند، لأحمد، ت: شعيب الأرنؤوط وزملائه، الرسالة- بيروت، ط: 1/ 1421هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشهمر، مصورة دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1959م.
- المغازي، للواقدي،ت: مارسدنجونس، عالم الكتب- بيروت.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني، ت: محمد إسماعيل ،دار الكتب العلمية-بيروت، ط: 1/ 1427هـ.
- المغني في الضعفاء، للذهبي،ت: حازم القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1/ 1418هـ.
- المنفردات والوحدان، لمسلم، ت: د. عبدالغفار البنداري وزميله، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1/ 1408هـ.
- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، السلام- الرياض، ط: 1/ 1425هـ.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم- بيروت، ط: 1/ 1422هـ.
- الموطأ، لمالك، ت: محمد عبد الباقي، مصورة دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط: 1406هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ت: عبد الله الرحيلي، سفير- الرياض، ط: 1/ 1422هـ.
- نقض علوم الحديث، للسندي، ت: صلاح الدين مقبول، غراس- الكويت، ط: 1/ 1424هـ.